بحث بعنوان

العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي وتحد من عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج

(دراسة مطبقة على السجن العمومي بدمو)

إعداد

نسمة أحمد عبد الوهاب

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر الفرد ليس شيئاً جامداً ولكنه قابل للإصلاح وتغيير السلوك مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "(١).

والجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره، وعلى اختلاف نظمه وأشكاله وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين والمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم، كل حاول أن يبدي فيها رأيه، ويلتمس لها حلاً ويجتهد أن يقدم لها تحليلاً.

كما تعد مشكلة الانحراف والجريمة من المشكلات الاجتماعية المهمة التي تهدد استقرار وأمن كثير من المجتمعات النامية منها والمتقدمة حيث أصبحت تحتل مكاناً بارزاً يحظى باهتمام كثير من العلماء والباحثين والعاملين في القطاعات الأمنية المختلفة والقائمين على إعادة التأهيل الاجتماعي.

لذلك تم وضع آليات لتنفيذ هذه السياسة العقابية تحت عنوان مؤسسات الدفاع الاجتماعي في الفصل الثاني من الباب الأول من الأمر المذكور تتمثل في لجنة التنسيق وقاضي تطبيق الأحكام الجزائية.

ولذلك فقد رأى المجتمع دائماً أن العقوبات بأنواعها المختلفة ضرورة لاستمرار الحياة الاجتماعية إذ بدونها تضيع قدسية النظم الاجتماعية إلا أن هذه النظرية قد بدأت في التغير نحو النظرة الإصلاحية (٢) .

وكما ينظر المجتمع إلى قطاع المسجونين بعين الاعتبار ليس فقط لأنهم قوة بشرية معطلة عن العمل والإنتاج ويمثلون خسارة على أنفسهم والمجتمع، بل لأنهم غالباً ما يتركون أسراً تعيش عالة على المجتمع نتيجة فقد عائلها وما يترتب على ذلك من وقوع بعض أفراد تلك الأسرة في دائرة الانحراف والجريمة، ولاشك أن استعادة القوة البشرية المعطلة إلى عجلة العمل والإنتاج يسهم في المسيرة الإيجابية لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع(٣) .

وتستند رعاية المسجونين سواء داخل السجن أو خارجه بعد الإفراج عنهم إلى فكرة مؤداها أن السجن كعقوبة ليس انتقاماً من المجرم، أنه وسيلة يلجأ إليها المجتمع لتقويم أحد أفراده ، ومن حق السجين على المجتمع حينئذ أن يوفر له الفرصة لاستعادة كفاءته كعضو فيه والقضية المحورية هنا تصبح تحولاً إيجابياً يستهدف نفع السجين والمجتمع معاً(٤).

وهناك نظرة مجتمعية للسجين وأسرته حيث أن المجتمعات المحافظة حساسة دائماً ومجرد غياب الأب عن البيت وعن زوجته وأولاده تجعل النظرة سلبية له ولأسرته والأمر هذا

يحتاج إلى التوعية من قبل اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم بأن هذا الشخص هو فرد من أفراد المجتمع، وإنما سلك سلوكاً انحرافياً معيناً.

وقد أثبتت البحوث والدراسات أن الشخص المفرج عنه إذا ترك يواجه بمفرده صعوبات ومعوقات في تأهيله الاجتماعي إلى المجتمع مرة أخرى، فالرفقة السيئة والقدوة الفاسدة والعزلة عن الجماعات المتكيفة وسد سبل الكسب المشروع أمامه نتيجة لتحفظ المجتمع تجاهه ونفوره عن كل ذلك يدفعه مرة ثانية للوقوع في الجريمة(٥) .

وهناك مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق الاجتماعي وتعد مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق الاجتماعي الامتداد الطبيعي لمدرسة العلاج وإعادة التأهيل على اعتبار أن الإصلاح لن يتحقق بمجرد العلاج وإعادة التأهيل بل أن تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من إعادة التوافق الاجتماعي مع مجتمعهم سوف يكفل في أكثر الحالات عدم التفكير في العودة إلى الجريمة مرة أخرى(٦) .

ووجوب قيام المؤسسات العقابية بواجبها نحو رعاية المسجونين عقب الإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع للأخذ بيدهم حتى يحصلوا على عمل ملائم وتأهيله في المجتمع من جديد بروح معنوية سليمة وهو ما يفترض رعاية أسرة السجين خلال فترة سجنه من التصدع أو الانهيار حتى لا يصدم عقب الإفراج عنه وتصنيع جهود التأهيل(٧).

وتعتبر جمعيات التأهيل الاجتماعي واحدة من المؤسسات الاجتماعية التي خصصها لأداء مهمة محددة مثله مثل بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فنجد أن كافة جمعيات التأهيل الاجتماعي بالعالم في القرن العشرين بنيت أو اكتسبت شرعيتها طبقاً لحاجة المجتمع إليها(٨).

وبالرغم من الاهتمام العالمي والمحلي بفئة المسجونين بظهور جمعيات حقوق الإنسان لرعاية ومعاملة المسجونين وتطور رعاية المحكوم عليهم من سياسة القصاص والانتقام إلى سياسة التأهيل والإعداد والإفراج ومحاولة إدماج المسجونين في المجتمع من جديد بعد الإفراج(٩) .

وكما جاء في الدستور على أن السجن دار إصلاح وتأهيل وتخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر، وينظم القانون أحكام إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم(١٠) .

ونص الدستور أيضاً على أن كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه ولا ترهيبه ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانياً وصحياً(١١).

واخيراً يمكن أن تكون مكتبة السجن مصدراً للمعلومات الحيوية حول مدى نجاح السجناء السابقين في الإنحراط بالمجتمع بعد خروجهم من السجن[١٢] .

وبتوافر في أغلب السجون المصرية سواء البالغين أو الأحداث فرص ممارسة العمل والتشغيل بعد فترة التدريب أو تأهيل مهني مناسب وبالطبع يستبعد من هذا النشاط ما يكون منفصلاً بعقوبة الأشغال الشاقة التي لا يزال معمولاً لها في قانون العقوبات المصرية وتسير فكرة توفير فرص العمل داخل المؤسسة العقابية في إطار مبادئ الحد الأدنى التي أشار إليها مؤتمر الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٥ من حيث حد العمل العقاب وسيلة تأهيل المحكوم عليه وتهذيبه(١٣) .

كما هدفت دراسة "**باسم بكري إبراهيم**" إلى اختيار تأثير وفاعلية استخدام طريقة خدمة الجماعة في مجال العلاج في تأهيل المسجونين المفرج عنهم للتعامل مع مشكلات الحياة وهدفت أيضاً إلى اختيار تأثير وفاعلية استخدام طريقة خدمة الجماعة في مجال العلاج في تأهيل المسجونين المفرج عنهم للتعامل مع مشكلات الحياة المتعلقة بالضغوط الاجتماعية(١٤).

كما أشارت دراسة "**بهجت محمد محمد رشوان**" على الوقوف على مدى ما حققته مهنة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في تأهيل وإصلاح المسجونين وتحديد الواقع الفعلي لدور الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات الإصلاحية وكيفية تطوير الممارسة للخدمة الاجتماعية في السجون في ضوء نتائج الدراسة وفي ضوء الواقع الفعلي لهذه الدراسة(١٥) .

حيث أوصت دراسة "**عرفات زيدان خليل**" على تحقيق العلاقة بين ممارسة سيكولوجية الذات في خدمة الفرد ودرجة تحسن التوافق النفسي والاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم ومدى معرفة فاعلية الأساليب العلاجية للمسجونين المفرج عنهم في توافقهم مع المجتمع والحد من حالات العودة إلى الإجرام وإبراز طريقة خدمة الفرد في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي ووقاية المجتمع من الانحراف وتوفير الأمن والاستقرار للمجتمع(١٦) .

وفي هذه الدراسة سوف تحاول الباحثة التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين على الإفراج ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها وذلك بناء على الموافقة (رقم ١٩٥٤١ بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٤) الصادرة من وزارة الداخلية المصرية وتم تحويلها إلى مصلحة السجون بالقللي ومن هناك تم تحويلها إلى السجن العمومي بدمو.

وتم تجديدها مرة أخرى برقم ٢٦٥١ وتاريخ٢٠١٧/٢/٨م صادرة من وزارة الداخلية المصرية وتم تحويلها إلى مصلحة السجون بالقللي ومن هناك تم تحويلها إلى السجن العمومي بدمو.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيسي مؤداه هو:

تحديد العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي وتحد من عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج.

وينبثق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها:

١. تحديد العوامل المرتبطة بالسجن كمؤسسة التي تحد من دور الأخصائي الاجتماعي في عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج.
٢. الوقوف علي العوامل المرتبطة بالاخصائي الاجتماعي التي تحد من دوره في عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه:

ما العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي وتحد من عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج ؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

١. ما العوامل المرتبطة بالسجن كمؤسسة التي تحد من دور الأخصائي الاجتماعي في عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج؟
٢. ما العوامل المرتبطة بالاخصائي الاجتماعي التي تحد من دوره في عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين علي الإفراج؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم التأهيل الاجتماعي :

يعرفه معجم العلوم النفسية على أنه مجموعة العمليات أو الأساليب التي يقصد بها تقويم وإعادة توجيه الأشخاص نحو الحياة السوية وكذلك إثارة الحوافز الإيجابية عند الشخص بحيث يؤمن بالقيم والمواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه. (١٧)

المفهوم الإجرائي للتأهيل الاجتماعي :

وهو نقلاً عن دكتور باسم بكري إبراهيم:

١- هو مجموعة الأساليب التي يقصد بها توجيه وتقويم السجين نحو الحياة السوية بعد خروجه.

٢- هو عملية متكاملة تشترك فيها معارف وخبرات عديدة "العمل الفريقي".

٣- هو العملية التي تعتمد على التفريد في معاملة المسجونين.

٤- هو عملية تشتمل على إعداد السجين نفسياً لتخطي أزمة الإفراج.

٥- يتضمن خدمات وتوجيهات وخبرات تعمل على مساعدة المسجونين على مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإعداد والتهيئة لعملية الإفراج ومواجهة الحياة الخارجية.

٦- هو عملية تهدف إلى تهيئة السجين اجتماعياً للتكيف مع أسرته والمحيطين به بعد خروجه.

مفهوم السجن لغة:

السجن لغة: الحبس ويقال : سجنه يجناً بمعنى حبسه وهو ساجن وجمعه سجان وذاك سجين ومسجون، وجمعه سجناء وسجنى.

والسجين من أسماء جهنم وقيل أنه موضع فيه كتاب الفجار قال تعالى "كلا أن كتاب الفجار لفي سجين"(١٨)

وقد توصلت الباحثة إلى وضع تعريف إجرائي للسجن وهو على النحو التالي:

١- هي الأماكن التي يودع فيها النزلاء المحكوم عليهم بحكم قضائي.

٢- يوضع فيها النزلاء نتيجة لارتكابهم سلوكاً مخالفاً للنظام.

٣- هي أماكن تقع تحت طائلة القانون وعدم الخروج عليه.

٤- يوضع فيها السجين لفترة زمنية محددة.

٥- تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح السجين.

٦- تخضع لعدة من البرامج يهدف الإصلاح والتأهيل وتقدم خدمة عامة عن طريق الحفاظ على السجناء.

مفهوم السجين Prisoner:-

فقد عرفه الدكتور محمد عاطف غيث السجين في قاموس علم الاجتماع هو شخص انتهك أحد قواعد القانون الجنائي مع سبق الإصرار(١٩) .

وهم الأشخاص البالغون اللذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية " السجون " بناء على أحكام شرعية (قانونية) صدرت بحقهم نظرا لما اقترفوه من مخالفات ضد الحق العام أو الخاص أو أخلوا بالأنظمة والقوانين المتبعة والمتعارف عليها وادعوا السجن لفترات زمنية مختلفة(٢٠).

وعلى هدى ما سبق يمكن تعريف المفهوم الإجرائي للسجين وهو:-

١- شخص ما ارتكب فعلا إجراميا.

٢- حكم عليه بالسجن لفترة زمنية محددة.

٣- أودع في آخر السجون لتنفيذ مدة العقوبة.

٤- حرم من الحرية الشخصية لإدانته في جريمة يخالف لقانون العقوبات.

خامساً: مجالات الدراسة:

أولاً: نوع الدراسة

تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية التحليلية.

ثانياً: المنهج المستخدم:

سوف تستخدم الباحثة منهج المسح الاجتماعي .

ثالثاً: أدوات الدراسة:

١- أدوات جمع البيانات:

- استمارة استبار مطبقة علي السجناء المقبلين علي الافراج

رابعاً: مجالات الدراسة:

١- المجال البشري: بلغ حجم مجتمع البحث في الدراسة (٢٠٠) مسجوناً

المجال المكاني للدراسة: السجن العمومي بدمو بمحافظة الفيوم

المجال الزمني: فترة جمع البيانات وإجراء الدراسة الميدانية.

سادساً: عرض نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول : ما المعوقات الخاصة بالسجن كمؤسسة ؟

جدول رقم (١)

يوضح المعوقات الخاصة بالسجن كمؤسسة (ن = ٢٠٠)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	السجن يعتبر مؤسسة عقابية فقط.	١٢٧	٦٣,٥٠	٣٨	١٩,٠٠	٣٥	١٧,٥٠	٤٩٢	٨٢,٠٠	١٦٤,٠٠	١٠,٧٣	٢
٢	التفريق بين المسجونين في المعاملة	١٠٨	٥٤,٠٠	٤٠	٢٠,٠٠	٥٢	٢٦,٠٠	٤٥٦	٧٦,٠٠	١٥٢,٠٠	٩,٩٥	٦
٣	نحضر ندوات تثقيف صحى داخل السجن .	٩٠	٤٥,٠٠	٣٦	١٨,٠٠	٧٤	٣٧,٠٠	٤١٦	٦٩,٣٣	١٣٨,٦٧	٩,٠٧	٩
٤	تتسم لوائح السجن بالروتينية .	١٢١	٦٠,٥٠	٥٩	٢٩,٥٠	٢٠	١٠,٠٠	٥٠١	٨٣,٥٠	١٦٧,٠٠	١٠,٩٣	١
٥	قلة الخدمات الصحية داخل المؤسسة.	٩٦	٤٨,٠٠	٥٣	٢٦,٥٠	٥١	٢٥,٥٠	٤٤٥	٧٤,١٧	١٤٨,٣٣	٩,٧١	٨

٦	تستخدم المؤسسة العقابية فرض برامج معينة على كل السجناء.	٩٤	٤٧,٠٠	٥٨	٢٩,٠٠	٤٨	٢٤,٠٠	٤٤٦	٧٤,٣٣	١٤٨,٦٧	٩,٧٣	٧
٧	المعاملة السيئة فى السجن تقلل من الشعور بالأمن .	١١٧	٥٨,٥٠	٤٣	٢١,٥٠	٤٠	٢٠,٠٠	٤٧٧	٧٩,٥٠	١٥٩,٠٠	١٠,٤٠	٤
٨	خفض دور الأخصائى الاجتماعى فى عملية التأهيل الاجتماعى .	١٢٦	٦٣,٠٠	٣٩	١٩,٥٠	٣٥	١٧,٥٠	٤٩١	٨١,٨٣	١٦٣,٦٧	١٠,٧١	٣
٩	توفير الموارد بالمؤسسة العقابية كافى لتأهيلنا الاجتماعى .	٧٦	٣٨,٠٠	٤٢	٢١,٠٠	٨٢	٤١,٠٠	٣٩٤	٦٥,٦٧	١٣١,٣٣	٨,٥٩	١٠
١٠	الحرف الموجودة بالسجن لا تناسب قدراتى ولا تشبع احتياجاتى .	١٠٣	٥١,٥٠	٦١	٣٠,٥٠	٣٦	١٨,٠٠	٤٦٧	٧٧,٨٣	١٥٥,٦٧	١٠,١٩	٥
							المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
								٤٥٨,٥٠	٢٢,٩٣	٤٥٨٥	١٥٢٨,٣٣	٧٦,٤٢

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١) والذى يوضح (**المعوقات الخاصة بالسجن كمؤسسة**) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٤٥٨٥) ومتوسط حسابي عام (٢٢,٩٣) وقوة نسبية بلغت (٧٦,٤٢%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **المعوقات الخاصة بالسجن كمؤسسة تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

٤. في الترتيب الأول جاءت عبارة " تتسم لوائح السجن بالروتينية . " وبقوة نسبية (٨٣,٥%) ونسبة مرجحة (١٠,٩٣%) .

٥. في الترتيب الثاني جاءت عبارة " السجن يعتبر مؤسسة عقابية فقط . " وبقوة نسبية (٨٢%) ونسبة مرجحة (١٠,٧٣%) .

٦. في الترتيب الثالث جاءت عبارة "خفض دور الأخصائى الاجتماعىفى عملية التأهيل الاجتماعى. " وبقوة نسبية (٨١,٨٣%) ونسبة مرجحة (١٠,٧١%) .

٧. في الترتيب الرابع جاءت عبارة " المعاملة السيئة فى السجن تقلل من الشعور بالأمن . " وبقوة نسبية (٧٩,٥%) ونسبة مرجحة (١٠,٤%) .

٨. في الترتيب الخامس جاءت عبارة " الحرف الموجودة بالسجن لا تناسب قدراتى ولا تشبع احتياجاتى . " وبقوة نسبية (٧٧,٨٣%) ونسبة مرجحة (١٠,١٩%) .

٢- ما المعوقات الخاصة بالمشرفين والاخصائين للمسجونين المقبلين علي الافراج.

جدول رقم (١)

يوضح المعوقات الخاصة بالمشرفين والاخصائين العاملين بالسجن (ن = ٢٠٠)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين تحد من تأهيلنا	١٣٠	٦٥,٠٠	٤٢	٢١,٠٠	٢٨	١٤,٠٠	٥٠٢	٨٣,٦٧	١٦٧,٣٣	١١,٩٧	١
٢	لا يساعدنى الأخصائى الاجتماعى إذ ذهبت لأخذ رأيه فى مشكلة ما .	٩٨	٤٩,٠٠	٣٧	١٨,٥٠	٦٥	٣٢,٥٠	٤٣٣	٧٢,١٧	١٤٤,٣٣	١٠,٣٢	٤
٣	لا يقدم الأخصائى الاجتماعى النصائح المطلوبة لنا .	١٠٣	٥١,٥٠	٤٣	٢١,٥٠	٥٤	٢٧,٠٠	٤٤٩	٧٤,٨٣	١٤٩,٦٧	١٠,٧٠	٣
٤	الافتقار إلى الأساليب التى تمكن الأخصائى الاجتماعى من مساعدتنا فى مواجهة مشكلاتنا .	١١٣	٥٦,٥٠	٥٤	٢٧,٠٠	٣٣	١٦,٥٠	٤٨٠	٨٠,٠٠	١٦٠,٠٠	١١,٤٤	٢
٥	يخبرنى الأخصائى الاجتماعى عن المساعدات التى تقدم بالمؤسسات العقابية .	٦٨	٣٤,٠٠	٤٣	٢١,٥٠	٨٩	٤٤,٥٠	٣٧٩	٦٣,١٧	١٢٦,٣٣	٩,٠٣	٨
٦	مساعدة أسرتى خاصة بعد دخولى السجن وافتقار العائد الأساسى لها .	٦٩	٣٤,٥٠	٥٠	٢٥,٠٠	٨١	٤٠,٥٠	٣٨٨	٦٤,٦٧	١٢٩,٣٣	٩,٢٥	٧
٧	يقدم الأخصائى الاجتماعى خدمات معينة لمساعدتنا على التكيف مع المشاكل والصعوبات الاجتماعية والنفسية داخلية وخارجية .	٧٦	٣٨,٠٠	٢١	١٠,٥٠	١٠٣	٥١,٥٠	٣٧٣	٦٢,١٧	١٢٤,٣٣	٨,٨٩	٩
٨	يوفر لنا الأخصائى الاجتماعى الرعاية الاجتماعية التى تساعدنا على التكيف مع العوامل النفسية والاجتماعية التى تساعدنا على القدرة على التواصل مع الأسرة والمجتمع بعد الإفراج .	٨٢	٤١,٠٠	٣٤	١٧,٠٠	٨٤	٤٢,٠٠	٣٩٨	٦٦,٣٣	١٣٢,٦٧	٩,٤٩	٦

٩	يقوم الأخصائى الاجتماعى بوضع خطة علاج لنا تساعدنا على التأقلم مع الوضع الجديد .	٧٨	٣٩,٠٠	٣٢	١٦,٠٠	٩٠	٤٥,٠٠	٣٨٨	٦٤,٦٧	١٢٩,٣٣	٩,٢٥	٧
١٠	يساعدنا الأخصائى على دمجنا فى النشاطات داخل السجن ومعالجة العوامل الاجتماعية التى أدت إلى سلوكنا الإجرامى.	٨٤	٤٢,٠٠	٣٧	١٨,٥٠	٧٩	٣٩,٥٠	٤٠٥	٦٧,٥٠	١٣٥,٠٠	٩,٦٥	٥
							المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
								٤١٩,٥٠	٢٠,٩٨	٤١٩٥	١٣٩٨,٣٣	٦٩,٩٢

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢) والذى يوضح (**المعوقات الخاصة بالمشرفين والاخصائين العاملين بالسجن**) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٤١٩٥) ومتوسط حسابي عام (٢٠,٩٨) وقوة نسبية بلغت (٦٩,٩٢%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن **المعوقات الخاصة بالمشرفين والاخصائين العاملين بالسجن تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١. في الترتيب الأول جاءت عبارة " قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين تحد من تأهيلنا " وبقوة نسبية (٨٣,٦٧%) ونسبة مرجحة (١١,٩٧%) .
٢. في الترتيب الثاني جاءت عبارة " الافتقار إلى الأساليب التى تمكن الأخصائى الاجتماعى من مساعدتنا فى مواجهة مشكلاتنا. " وبقوة نسبية (٨٠%) ونسبة مرجحة (١١,٤٤%) .
٣. في الترتيب الثالث جاءت عبارة " لا يقدم الأخصائى الاجتماعى النصائح المطلوبة لنا . " وبقوة نسبية (٧٤,٨٣%) ونسبة مرجحة (١٠,٧%) .

سابعاً: توصيات الدراسة:-

بالرجوع إلى النتائج التي تضمنتها هذه الدراسة وما تم ملاحظته خلال الدراسة الميدانية توصي الدراسة بما يلي:-

١- الاهتمام بالخدمات المقدمة إلى المسجونين سواء من حيث النواحي الإرشادية إضافة إلى العمل على توفير المؤهلين للتعامل مع هذه الفئة كل هذا يستدعي دعوة الجهات المعنية إلى فتح المزيد من المؤسسات والجمعيات الخاصة برعاية المسجونين بعد الإفراج وأسرهم في جميع المحافظات وكذلك زيادة الخدمة المقدمة للمسجونين بشكل خاص من المؤسسات

الخاصة برعاية المسجونين بعد الإفراج وأسرهم وذلك للتخفيف من حدة المعوقات والمشكلات والضغوط التي تواجهها المسجونين وأسرهم جراء ذلك.

٢- تجهيز وحدات إرشاد نفسي داخل السجون لإمداد أقسام السجون بالمرشدين النفسيين والاجتماعيين.

٣- تدريب الأخصائيين الاجتماعيين والخبراء والمدربين والنفسيين على آلية التعامل والاهتمام بالجوانب النفسية لهؤلاء المسجونين من خلال دورات الإرشاد النفسي للمسجونين.

٤- تعزيز دور المؤسسات والجمعيات الخاصة برعاية المسجونين بعد الإفراج وأسرهم في تلبية احتياجات هذه الفئة من خلال المساعدات المادية سواء للمسجون نفسه أو أحد من أفراد أسرته.

٥- دعوة الحكومة بتخصيص مبلغ مالي بصورة شهرية من الحكومة كدعم ومساندة لهذه الفئة من المسجونين أو لأحد من أفراد أسرهم.

٦- دعوة الجهات المعنية إلى تولية برامج التوعية والتثقيف الأسري عناية أكبر على أن يكون ذلك مرادفا لخدمة أسر المسجونين.

المراجع

١-الجزء الثالث عشر: سورة الرعد، الآية رقم (١١).

٢-نورة بنت بشير صنهات العتيبي : خدمات الرعاية الاجتماعية بسجن النساء بالرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٩.

٣- باسم بكري إبراهيم بكري: العلاج الجماعي وتأهيل المسجونين المفرج عنهم للتعامل مع مشكلات الحياة الضاغطة لديهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم، ٢٠٠٥، ص ٢٧٩.

٤- محروس محمود خليفة: رعاية المسجونين المفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧، ص ٢٥.

٥-ندوة بعنوان / التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية: أكاديمة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث والرياض، ١٩٩٨، ص ٢٥.

٦- مسعود بن ضحيان الضحيان: البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث ، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٩.

٧- ندوة بعنوان: السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الطبعة الثانية، الرياض، ١٩٨٤، ص ٤٣.

8-Andrew Coyle: the Scoottish executives consultation on the future of the Scottish prison studies, university of London, 2002, p.1.

9-Roy Walmsley: An overview of world imprisonment, Global prison, Population, Trend and solutions, United nation program net work shop, Viens, 2001, p.6.

١٠-الدستور المصري الصادر في ٢٠١٣ بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل: الباب الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة، مادة رقم ٥٦ نص المادة ، السجن دار إصلاح وتأهيل.

١١- الدستور المصري الصادر في ٢٠١٣ بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل: الباب الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة، مادة رقم (٥٥).

١٢- فاطمة الشيخ: الأدلة الإرشادية للخدمات المكتبية للسجناء، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ٢٠١٣.

١٣- محروس محمود خليفة: رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧، ص ١٠٥.

١٤-باسم بكري إبراهيم: العلاج الجماعي وتأهيل المسجونين المفرج عنهم للتعامل مع مشكلات الحياة الضاغطة لديهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥.

١٥- بهجت محمد محمد رشوان: تقويم فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٥.

١٦- عرفات زيدات خليل: ممارسة اتجاه سيكولوجية الذات في خدمة الفرد في إحداث التوافق النفسي والاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٨٧م.

١٧- فاخر عاقل: معجم العلوم النفسية، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

١٨- الرازي ، ١٩٨٧م، مادة س . ج ، ن.

١٩- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٩٥.

٢٠- أحسن مبارك: العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات العقابية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠٠٠، ص١١